

الجنائيـة الدوليـة ترفـض متابعـة جرائـم الانقلاب في مصر

كتبه نون بوست | 2 مايو ,2014



أعلنت الحكمة الجنائية الدولية أنها رفضت شكوى تقدم بها فريق من الحامين المثلين لحكومة "الإخوان السلمين" التي أطاح بها الانقلاب العسكري في مصر، بغرض فتح تحقيق في جرائم ضد الإنسانية ارتكبها النظام العسكري الحاكم في البلاد.

وأشارت المحكمة في بيان لها "أن الشكوى التي تهدف الى قبول أهلية المحكمة الجنائية الدولية للنظر في قضايا مصر، قد رُفضت"، وأوضحت المحكمة أن الشكوى التي تقدم بها حزب الحرية والعدالة – الذراع السياسية للإخوان في مصر – لم يتم تقديمها باسم "الدولة المعنية" أي جمهورية مصر العربية، وبالتالى لا يمكن قبولها.

وأشار البيان إلى أن عددًا من الحامين،الذين يمثلون حزب "الحرية والعدالة" إضافة إلى موكلين آخرين، قاموا بإيداع طلب لدى رئيس سجل المحكمة الجنائية الدولية، في 13 ديسمبر/ كانون الأول من العام الماضي.

وطلب الحامون – بحسب البيان – بقبول اختصاص المحكمة الدولية، وفقًا للمادة 12.3 من نظام روما الأساسي، في شأن الجرائم المدعى بارتكابها على أراضي الدولة المرية، منذ الأول من يونيو/ حزيران 2013، أي قبل أكثر من شهر على "عزل" الرئيس السابق عجد مرسى.



وأضاف بيان المحكمة الجنائية الدولية أنه "إثر استلام الطلب، ووفقًا للإجراءات العتمدة لدى المحكمة، تحقق سجل المحكمة لدى السلطات المرية، ما إذا كان هذا البلاغ مقدمًا بالنيابة عن الدولة المحرية، ولم يستلم ردًا إيجابيًا بهذا الخصوص."

ولكن بيان المحكمة الجنائية شدد على أن "هذا القرار لا يمكن بحال من الأحوال، اعتباره باتًا في شأن طبيعة أي عمل إجرامي، يُدعى بارتكابه في مصر، ولا في كفاية الأدلة القدمة".

ولم توقع مصر على البيان المُوسس للمحكمة الجنائية الدولية والذي يعـرف باسـم "نظـام رومـا الأساسي".

ووفقًا لنظام روما الأساسي، فإن اختصاص المحكمة الجنائية يشمل "جرائم الحرب"، و"الجرائم ضد الإنسانية"، و"جرائم الإبادة الجماعية" الرتكبة على أراضي دولة طرف في نظام روما، أو من قبل مواطنى دولة طرف."

وفي حالة عدم توافر شرط تقدم الدولة العنية بالطلب، فإنه يمكن لجلس الأمن الدولي التابع للأمم التحدة أن يقدم طلبًا لذات الحكمة بالتحقيق.

ويرفض الفريق القانوني الدولي الذي تقدم بالشكوى ضد سلطات الانقلاب البدأ الذي استندت إليه المدعي العام للمحكمة الجنائية، حيث يؤكد أن السلطات الحاكمة الآن "هي سلطة الأمر الواقع"، بينما تمثل حكومة الرئيس مرسي التي وافقت على تفويض الحكمة الجنائية الدولية بالتحقيق في "جرائم الانقلاب" حكومة شرعية منتخبة ديمقراطيًا، حتى لو أُزيحت من السلطة بالقوة كما حدث في انقلاب يوليو.

ولذلك فقد قرر الفريق القانوني الدولي خوض "معركة قضائية" مع المحكمة الجنائية الدولية.

وأكد الفريق الكلف من حكومة الرئيس عجد مرسي، في بيان حصل نون بوست على نسخة منه، أن قرار مدعي عام الجنائية الدولية هو قرار إداري خاطئ يضر بالعدالة، وقال إن كبار مسؤولي الجنائية أقروا أثناء اجتماعات رسمية معهم، بوقوع جرائم في مصر تشبه ما يحدث في سوريا.

واستغرب الفريق موافقة السيدة مدعي عام الجنائية على التحقيق في أوكرانيا بنفس اليوم الذي رفضت فيه التحقيق بمصر رغم تشابه الأوضاع.

وكشف الفريق الدولي، عن أن "كبار السؤولين في المحكمة الجنائية الدولية أقروا – أثناء اجتماعهم مع بالفريق القانوني – بوقوع جرائم خطيرة في مصر منذ الانقلاب واعتبروا هذه الجرائم مشابهة لتلك التي جرى ارتكابها في سوريا".

وأكد الفريق الدولي أن الشكوى التي تقدم بها تضمنت "أساسًا واضحًا ومعقولاً لفتح تحقيق أولي في الأوضاع في مصر حظي بدعم آراء مستقلة لعدد من أبرز خبراء القانون الدولي"، وأعرب عن استغرابه من رفض المدعي العام للمحكمة النظر "بجرائم الانقلاب في مصر" في الوقت الذي وافقت



فيه نفس الحكمة على قبول صلاحية التحقيق في شأن أوكرانيا انطلاقًا من نفس البنود القانونية التي استندت إليها شكوى الفريق ورفضتها الحكمة فيما يتعلق بمصر.

وقال الحامي "طيب علي" منسق فريق الحامين، إن فريقه سيقوم بتقديم استئناف لدى قضاة المحكمة الجنائية الدولية الدولية للنظر في القرار الذي اتخذته المدعي العام، وأضاف "المحكمة الجنائية الدولية تأسست لمن الجرائم الدولية والحيلولة دون إفلات من يرتكبها من المساءلة والحاسبة. ليس سليمًا في قضية بمثل هذه القوة أن يحول قرار إداري خاطئ دون محاسبة المسؤولين في مصر عن جرائم موثقة ومثبتة بحقهم".

رابط القال : https://www.noonpost.com/2636 رابط القال :